

Distr.  
GENERAL

CCPR/C/SR.1559/Add.1  
14 January 1997  
ARABIC  
Original: FRENCH

## العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



### اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

محضر موجز للجزء الثاني (العلني)\*  
من الجلسة ١٥٥٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أغيلار أوربينا

### المحتويات

تقديم الدول الأطراف للتقارير بموجب المادة ٤٠ من العهد

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

إختتام الدورة

\* يرد المحضر الموجز للجزء الأول (المغلق) من الجلسة في الوثيقة CCPR/C/SR.1559.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى:  
Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية أعمال المؤتمر بأمد وجيز.

افتتح الجزء العلني من الجلسة الساعة ١٢/٠٠

تقديم الدول الأطراف للتقارير بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٣ من جدول الأعمال)  
(CCPR/C/58/Sub.1)

١ - الرئيس قدم اقتراحات المكتب إلى أعضاء اللجنة بشأن التقارير الواجب النظر فيها لدى انعقاد الدورتين القادمتين. وبالنسبة للدورة التاسعة والخمسين، كانت اللجنة قد قررت بالفعل النظر في التقرير الأولي لجورجيا، والتقرير الدوري الثالث للهند، والتقرير الدوري الثالث للبرتغال الخاص بـماكاو، والتقرير الدوري الثاني لبوليفيا، والتقرير الدوري الثاني للبنان، والتقرير الدوري الرابع لكولومبيا. وبالنسبة لدورة تموز/يوليه ١٩٩٧، اقترح المكتب النظر في التقرير الرابع لبيلاروس، والتقرير الأولي لسلوفاكيا، والتقرير الدوري الثالث لفرنسا، والتقرير الدوري الثاني للكونغو، باعتبار أن تقارير السنغال وليتوانيا وقبرص قد حفظت. وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض لدى أعضاء اللجنة، فسيُعتبر أن هذه الاقتراحات قد اعتمدت.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - الرئيس أعلن أن التاريخ الجديد الذي حدد لتقديم التقريرين الدوريين القادمين لغابون والدانمرك هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٤ - السيدة إيفات ذكرت بأن اللجنة كانت قد وافقت على أن في حالة تقديم الدولة الطرف تقريرها الدوري في الآجال المحددة ولكن اللجنة هي التي تتأخر في النظر فيه، لا تعاقب الدولة الطرف ويتم التعويض عن جزء من هذا التأخير بالتعميد في مهلة تقديم التقرير الدوري القادم. وقالت إنها تعتقد أن هذا الاجراء يمكن أن ينطبق على ألمانيا.

٥ - السيد بان قال إنه لا يعترض على هذه الفكرة ولكنه ذكر بأنه رأس الجلسة التي انتهت فيها النظر في تقرير ألمانيا الدوري واختتم المناقشات بالإشارة إلى أن التقرير الدوري القادم لألمانيا ينتظر في عام ١٩٩٨.

٦ - السيد آندو ذكر بأن على اللجنة أن تعلن التاريخ المنتظر أن يقدم فيه التقرير الدوري القادم لهونغ كونغ.

٧ - السيد مافروماتيس قال إنه يلزم التمسك في حالة هونغ كونغ بالتاريخ الذي حدد أصلاً، وإنه يأمل في الوقت ذاته أن تقرر اللجنة قيام الرئيس والمكتب بمتابعة مسألة طرائق تقديم التقارير في المستقبل وإمكانية عقد العدد اللازم من الجلسات.

٨ - الرئيس لاحظ أن ليس هناك اعتراض على اقتراحات السيد مافروماتيس وأعلن أنه ستجري متابعتها.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - السيد بورغنثال قال بالإشارة إلى إمكانية تأجيل تاريخ تقديم تقرير ألمانيا القادم إنه يمكن للجنة تماما أن توجه إلى الدولة الطرف مذكرة تضيدها فيها بأن الموعد المنتظر أن تقدم فيه تقريرها الدوري القادم قد أجل.

١١ - الرئيس اقترح تأجيل الموعد المحدد لتقديم تقرير ألمانيا الدوري القادم حتى عام ٢٠٠٠ والإبقاء على الموعد المحدد لتقديم تقرير هونغ كونغ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩.

١٢ - وقد تقرر ذلك.

١٣ - السيد تيسستونيه (أمين اللجنة) أشار علاوة على ذلك إلى أن الأمانة قد تلقت، منذ بداية الدورة السابعة والخمسين، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، التقرير الدوري الرابع لإيطاليا الذي كان منتظرا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومن جهة أخرى، أفادت بعثة اليابان بأن التقرير الدوري الرابع لليابان الذي كان منتظرا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، سيقدّم في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وعليه، سيضاف التقرير عند استلامه إلى قائمة التقارير الواجب النظر فيها.

١٤ - وتلقت الأمانة أيضا مذكرة شفوية من بعثة المغرب الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف طلبت فيها منح الحكومة المغربية مهلة إضافية مدتها سنة تقريبا لتقديم تقريرها الدوري الرابع المنتظر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. حيث ترغب الحكومة المغربية في تضمين تقريرها معلومات عن تنقيح الدستور الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وعن الانتخابات المقرر إجراؤها في المغرب خلال النص الأول من عام ١٩٩٧. ولذلك يفترض أن يقدم تقرير المغرب الدوري الرابع خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وطلبت الأمانة من اللجنة معرفة ما إذا كان يجدر الموافقة على طلب الحكومة المغربية.

١٥ - وأردف قوله إن عدد التقارير المنتظرة التي لم ترد بعد وصل الآن إلى ١٠٧ وهي تخص ٨٧ دولة طرفا، وهذا يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالعدد البالغ ١١٥ تقريرا الذي سجل في الدورة السابعة والخمسين للجنة. وأخيرا، قررت تايلند التي حضرت منذ عدة سنوات جلسات اللجنة بصفة مراقب أن تنضم إلى العهد، وللجنة أن تهنيئ نفسها بهذا الانضمام.

١٦ - السيدة إيفات قالت إنه لا اعتراض لها على موافقة اللجنة على طلب حكومة المغرب بتأجيل تقديم تقريرها الدوري الرابع لمدة عام.

١٧ - السيد الشافعي قال إن من مصلحة اللجنة، طالما أن قرارا كهذا لا يتعارض مع نظامها الداخلي، أن تمنح الحكومة المغربية المهلة المطلوبة نظرا إلى أهمية الأحداث الجديدة على صعيد دستور وتشريع الدولة الطرف، وهي أحداث ستمكن اللجنة من الحصول على معلومات بشأنها.

١٨ - الرئيس قال إن اللجنة تقرر تأجيل تقديم تقرير المغرب الدوري الرابع إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

#### المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (البند ٢ من جدول الأعمال) (تابع)

تقرير الاجتماع السابع لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان  
(A/51/482)

١٩ - الرئيس استرعى انتباه أعضاء اللجنة إلى الفقرتين ٢٥ و٢٦ بوجه خاص، وإلى الفقرة ٣٠ من تقرير الاجتماع السابع لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان (A/51/482)، التي كان قد أبدى عدم موافقته عليها أثناء الاجتماع وكان قد كتب رسالة احتجاج بشأنها إلى أمين الاجتماع. وقد رأى بالفعل أن الموافقة على إدخال تعديلات إجرائية أو تعديلات ذات طابع آخر على أية معاهدة جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان دون أن تكون قد خضعت لعملية التصديق الكاملة التي ينص عليها دستور كل دولة طرف أمر لا يمكن قبوله. وعلاوة على ذلك، كان قد أشار إلى مسألة شغلت باله، رغم كونها ثانوية، تتعلق بالفقرة ٣٠ من التقرير حيث تم الايضاء في هذه الفقرة بأن يعمل أعضاء هيئات الاشراف على المعاهدات على توعية برلماناتهم ومؤسساتهم المختصة الوطنية بالصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المختصة، حيث بدا له أن أمرا كهذا لا يتمشى مع وضع الخبر المستقل لأعضاء اللجان المختلفة. وطلب رأي اللجنة في هذه النقاط المختلفة.

٢٠ - السيد بوكار قال إنه يشاكر الرئيس الشواغل التي أعرب عنها وأضاف أن عددا كبيرا من الفقرات الأخرى من التقرير تثير تساؤلات سواء من حيث الجوهر أو من حيث الشكل. وإن من المؤسف قصور اللجنة، بسبب قلة الوقت، عن إجراء مناقشة متعمقة لهذا الموضوع في دورتها الراهنة، وأعرب السيد بوكار عن الأمل في أن يخصص قدر كاف من الوقت في الدورة التاسعة والخمسين للجنة للنظر بالتفصيل في هذا التقرير الذي يستدعي دراسة متعمقة.

٢١ - قال السيد الشافعي، والسيدة إيفات، والسيد بورغنثال، والسيد آندو، والسيدة مدينا كيروغا والسيد برادو فاييخو إنهم يشاطرون السيد بوكار رأيه.

٢٢ - السيد بروني (مركز حقوق الإنسان) قال إنه يود إعطاء بضع معلومات ذات طابع فني لأنه كأمين لاجتماع رؤساء هيئات الاشراف على المعاهدات قد تابع عن كثب المناقشات وشارك في إعداد تقرير الاجتماع. وبالتالي، أكد أن جميع التعديلات التي اقترحت قد أدرجت في النص الختامي للتقرير المعتمد الذي أرسل بالتصوير البرقي إلى رؤساء جميع هيئات الاشراف على المعاهدات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. أي بعد يومين فقط من نهاية الاجتماع. وإن رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري ورئيسة لجنة حقوق الطفل هما الوحيدان اللذان أرسلتا ملاحظتهما حتى الآن إلى الأمانة بشأن التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن موعد تقديم التقرير إلى الجمعية العامة كان قد حدد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وأنه كان على الأمانة التقيد بهذا الموعد لإرسال التقرير إلى الجمعية العامة كما تم اعتماده بالاجتماع.

٢٢ - الرئيس رد على مسألة كانت تثير قلق السيد برادو فاييخو فقال إن المفوض السامي لحقوق الإنسان قد حضر بالفعل الجلسة الأولى لاجتماع الرؤساء ووصف خلالها العملية المقرر القيام بها لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان وإنه تم بذلك إعلام الرؤساء بمجموعة من القرارات التي كانت قد اتخذت دون أن تجري استشارتهم مسبقاً. وطلب الرؤساء عندئذ من أمين الاجتماع أن يوفر لهم الوثائق اللازمة وقد حصلوا عليها فوراً وشددوا على أن يقدم المفوض السامي معلومات أدق بشأن عملية إعادة تشكيل المركز وقام المستشارون الرئيسيون لدى المفوض السامي، في وقت لاحق، بتقديم المعلومات المطلوبة.

### إختتام الدورة

٢٤ - وبعد تبادل عبارات الشكر والتهاني، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠